



الأمين العام

١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

عزيري السيد الرئيس،

أود أن أشكركم على دعوتكم لي لإحاطة الجمعية العامة علماً في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ بالأزمة العالمية للغذاء والطاقة. ويسرني بالإجابة عن فرقة العمل رفيعة المستوى المعنية بأزمة الغذاء العالمية، أن أساهم معكم في الصيغة المنقحة لإطار العمل الشامل. وسأعدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم إطار العمل الشامل على الدول الأعضاء للعلم قبل إحاطتي تلك.

إن إطار العمل الشامل يمثل وجهة نظر منظومة الأمم المتحدة بتوافق الآراء بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بكيفية مواجهة أزمة الغذاء العالمية بطريقة موحدة ومنسقة.

إن ما نواجهه اليوم هو تحدٍ غير مسبوق. فهو، جزئياً، حالة طارئة إنسانية تتطلب تقديم مساعدات عاجلة من الأغذية وما يتعلق بها من مساعدة إلى الفقراء والضعفاء في العالم. لكن أسعار الغذاء المرتفعة هي أيضاً رمز لأزمة هيكلية أكبر حجماً وسيترتب عليها آثار أسوأ على إمدادات العالم من الأغذية ما لم يتم اتخاذ تدابير عاجلة لتحقيق الاستقرار في أسواق الغذاء العالمية ولزيادة الاستثمار في الزراعة على نحو مستدام. وسوف يزيد الطلب العالمي على الغذاء في المستقبل وحده ويجب علينا الاستعداد لمواجهة ذلك الأمر.

صاحب السعادة

السيد سيرجان كريم

رئيس الجمعية العامة

نيويورك

إن إطار العمل الشامل يرمي إلى تضيق فجوة الانقسامات التقليدية بين المساعدة للأغراض الإنسانية والمساعدة لأغراض التنمية ومعالجة جميع جوانب الأمن الغذائي، بما في ذلك المعونات الغذائية والتغذية، وزراعة الحيازات الصغيرة والزراعة وأسواق الأغذية المحلية والإقليمية والتجارة العالمية، ولا يسعى الإطار المذكور إلى وصف سياسات وأنشطة محددة، بل بالأحرى إلى تقديم طائفة من الخيارات التي يمكن أن تختار منها الحكومات والمؤسسات. ويهدف هذا الإطار أيضاً إلى تقديم توجيهات وقوة دفع إلى كثير من العناصر الفاعلة المشاركة في العمل للتصدي لأزمة الغذاء العالمية ليتسنى، بمساعدة ملائمة من الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وغيرهما من الشركاء، تلبية الاحتياجات العاجلة وبناء المرونة والمساهمة في الأمن الغذائي الأطول أجلاً.

وعلى الرغم من أن إطار العمل الشامل ليس وثيقة تمويل، فإنه يسلم بوجود احتياجات مالية رئيسية يتعين تليتها ليتسنى تحقيق النتائج المستصوبة. ويجب أن يكون تمويل المعونات جزء من ذلك، لكن لا يزال القطاع الخاص والاستثمارات القطرية عنصرين حاسمين في هذه العملية.

ولا ينبغي النظر إلى إطار العمل الشامل بمفرده، بل ينبغي النظر إليه في سياق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في تخفيض الجوع بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، واستخدامه كأداة هامة لتحقيق هذا الهدف. وينبغي التوسع في تفسيره واستخدامه على الصعيد القطري، بطريقة مرنة ليناسب الاحتياجات والظروف المحددة لكل بلد. وستواصل فرقة العمل رفيعة المستوى تيسير هذه العملية بنشاط وتوفير التنسيق لجميع أصحاب المصلحة على المستوى العالمي.

وتماشياً مع تركيزي على التحدي الثلاثي الأبعاد المتمثل في معالجة تغيّر المناخ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومواجهة أزمة الغذاء والطاقة، أود أن أؤكد لكم التزامي المستمر بتحسين الأمن الغذائي والتغذية لعشرات الملايين من الجوعى في العالم.

وتفضلوا سيادة الرئيس بقبول أسمى آيات الاعتبار.

(توقيع)

بان كي - مون